مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL-MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

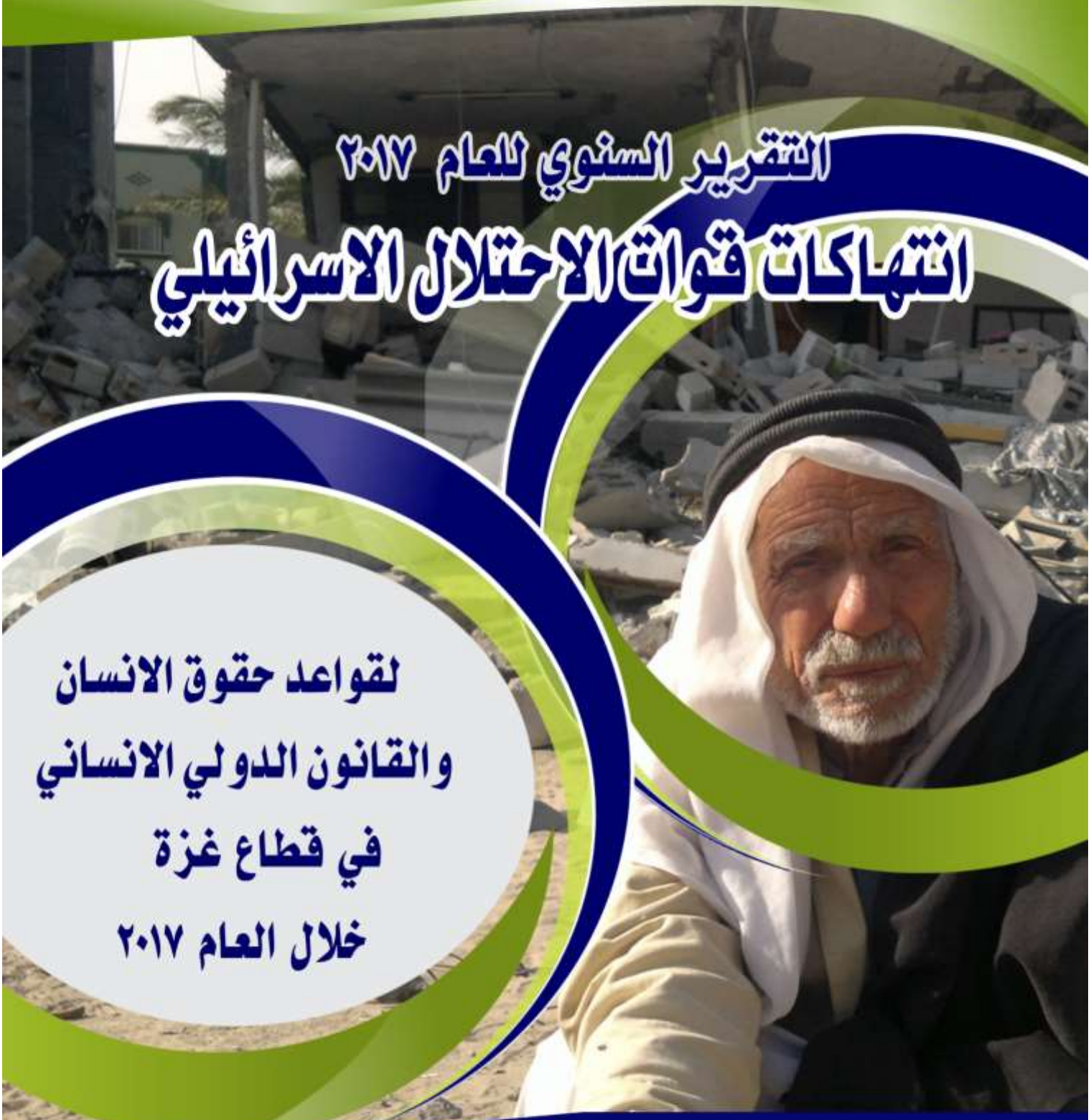

التقرير السنوي للعام ٢٠١٧

انتهاكات قوات الاحتلال الاسرائيلي

لقواعد حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٧

وحدة البحث الميداني
يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م

www.mezan.org info@mezan.org www.twitter.com/AlMezanCenter www.youtube.com/user/mezancenter

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

التقرير السنوي للعام 2017

انتهاكات قوات الاحتلال الاسرائيلي لقواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في قطاع غزة خلال العام 2017

إعـــداد

وحدة البحث الميداني

مركز الميزان لحقوق الإنسان

يناير/ 2018

فهرس المحتويات

مقدمة 3
توطئة قانونية 4
سياسة الحصار والقانون الدولي: 6
خلاصة إحصائية 7
استخدام القوة المفرطة وانتهاك الحق في الحياة 8
استهداف المدنيين وفرض منطقة امنية عازلة 14
استهداف المزارعين قرب حدود الفصل 15
التوغل في المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة 15
انتهاكات قوات الاحتلال ضد الصيادين 16
الاعتقال والحجز التعسفي 17
انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المرضى في قطاع غزة 18
الخاتمة 26

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال العام 2017، وارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. يستعرض هذا التقرير أبرز الانتهاكات الإسرائيلية وفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي قام بها باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان في مناطق قطاع غزة.

يبدأ التقرير بخلاصة إحصائية لمجمل الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة المحددة، حيث بلغ عدد القتلى (29) من بينهم (3) من الأطفال، بينما بلغ عدد الإصابات (902) مصاب، من بينهم (160) طفل، وبلغ عدد المعتقلين (86) معتقلاً.
ويستعرض التقرير جرائم القتل وانتهاك الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، دون أي اكتراث لمبادئ القانون الدولي، لاسيما مبدأ الضرورة العسكرية، ومبدأ التناسب،[1] حيث أسفرت تلك الاعتداءات عن مقتل (29) فلسطيني في ظروف لم يتخللها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

ويتناول التقرير الانتهاكات المتعلقة بفرض منطقة أمنية عازلة و الاستهداف المنظم للمدنيين وسكان المناطق الحدودية، والمزارعين ويترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، كذلك استهدفت المتظاهرين المحتجين والفعاليات الوطنية والشعبية ضد المنطقة مقيدة الوصول، والفعاليات الدورية لانتفاضة القدس، حيث أصبحت التظاهرات والفعاليات الحدودية هدفاً لجنود الاحتلال، يمارسون خلالها أعمال القتل وإيقاع الإصابات بين المدنيين في مختلف أنحاء الجسم.
ويستعرض التقرير الانتهاكات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين، التي تأتي في إطار الحصار الشامل الذي تفرضه قوات الاحتلال على القطاع وتحرم سكانه من حقهم في العمل وتنتهك جملة حقوقهم الإنسانية. حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير استهداف قوات الاحتلال المتكرر للصيادين وإطلاق النار تجاههم وملاحقتهم بالزوارق الحربية المطاطية حتى شاطئ البحر. وفي هذا السياق رصد المركز خلال الفترة التي يتناولها التقرير وقوع (215) حالة استهداف للصيادين، أسفرت عن مقتل (2) من الصيادين، وإصابة (14) اخرين في أحداث متفرقة، واعتقال (39) آخرين، تم اقتيادهم إلى داخل إسرائيل، وأفرج عنهم معظمهم بعد ساعات، كما استولت خلال هذه الحوادث على (13) قوارب صيد.
ويظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال والحجز التعسفي سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين واختطافهم من عرض البحر. حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير (86) فلسطينياً، من بينهم، (39) من الصيادين طاردتهم قوات الاحتلال في عرض البحر، و(17) شخص تم اعتقالهم عند معبر بيت حانون (ايرز) خلال عودتهم أو خروجهم من قطاع غزة، كما اعتقلت (15) مواطن بينهم (10) أطفال في المناطق الحدودية أثناء محاولتهم التسلل.

ويستعرض التقرير أوضاع المرضى في قطاع غزة خلال العام 2017، والتي شهدت تدهوراً خطيراً، جراء أوامر المنع وغيرها من القيود المشدّدة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المرضى في معرض سعيهم للوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة لتلقي العلاج، الأمر الذي أدى إلى وفاة (17) مريض من بينهم، (10) سيدات، و (3) أطفال.

ويحاول التقرير أن يعطي خلفية واضحة بالأرقام لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي العام 2017، حيث يبدأ بإعطاء القارئ خلاصة إحصائية لمجمل الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة المحددة، ومن ثم يشرع في سرد وقائع الانتهاكات بطريقة إخبارية. وتشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حادث يرد في التقرير.

[1] راجع المادة 35 من البرتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف، لسنة 1977

توطئة قانونية

أصبحت الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي في المناطق الفلسطينية التي احتلها في العام 1967 أكثر تنوعاً وتعقيداً وعنفاً. وقد أخذت هذه الانتهاكات منحىً خاصاً منذ أن نفذت إسرائيل خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، والتي انتهت بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2005. ويظهر ذلك جلياً من خلال عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حيث ترتكب قوات انتهاكات منظمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومجمل قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة، مدعيةً أنها لم تعد قوة احتلال تتحمل مسئوليات قانونية تجاه القطاع بعد تنفيذ هذه الخطة. غير أن مجمل التحليل القانوني، بما في ذلك مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤكد على أن إسرائيل واصلت ممارسة مستوى من السيطرة الفعلية على قطاع غزة يبقي عليها كدولة احتلال، بما يعنيه ذلك من انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلق بالاحتلال على علاقتها بقطاع غزة.

يرمي القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب للعام 1949، إلى توفير الحماية للمدنيين وممتلكاتهم أثناء حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال. وعليه فإن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي. كما يحظر معاقبة السكان جماعياً ومحاصرتهم ومنع أو عرقلة الإمدادات الإنسانية لهم. وبشكل أساسي إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وهما:

- **مبدأ الضرورة العسكرية**

يجيز القانون الدولي، للقوات المتحاربة، عدم الالتزام ببعض الواجبات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني عليها في بعض الحالات، بيد أن هذا التحلل ليس، ولا يمكن أن يكون، مطلقاً، بل هو محكوم بمجموعة من القيود التي يعتبر توفرها شرطاً لعدم الالتزام بالقواعد وفقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. أحد هذه الشروط هو توفر ضرورة عسكرية قاهرة لا تترك للقوة القائمة بالاحتلال مناصاً من عدم الالتزام بالقواعد. وقد أجمع مفسرو اتفاقية جنيف الرابعة على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعنى كل الإجراءات الضرورية التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض. والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) التحلل من بعض القيود، على ألا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط. غير أن مبدأ الضرورة الحربية لا يمكن أن يستقيم دون التعامل معه بالتوازي مع مبادئ أخرى، كالتناسب والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وعدم انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي غير القابلة للانتقاص، مثل حظر التعذيب وتعمد استهداف المدنيين، والتهجير القسري وغيرها.

- **مبدأ التناسب والتمييز**

يأتي مبدأ التناسب كمقيد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية، لا ينفي ضرورة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب والأسلحة المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها، أو التي يتوقع أن تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم أضراراً كبيرة.

كما يجب على القوات المتحاربة – في سياق تنفيذها للعمليات الحربية – أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة، من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

وتؤكد قواعد القانون الدولي على مجموعة من المبادئ الإنسانية التي يقصد بها حماية المدنيين وأرواحهم وكرامتهم، ومنحهم فرصة لعيش حياة أقرب ما يكون إلى الطبيعية حتى في ظل النزاع المسلح والاحتلال، بما في ذلك حماية وتشغيل الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم، والمياه وغيرها دون إبطاء. وتنص المادة 23 من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل" أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

سياسة الحصار والقانون الدولي:

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة، وهي المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،[2] فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل[3]، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته[4]. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء[5]، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية[6] ، والحق في التعليم المناسب[7]، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسئوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسئولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسئولياتها، وأنها تتحمل هذه المسئوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال[8].

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسئوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، منذ فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسئوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

---

[2] راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[3] راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[4] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام الرابع الخاص بالحق في السكن، والذي يحدد فيه المواصفات الدنيا الواجب توافرها في السكن كي يصبح مناسباً من منظور حقوق الإنسان، ويحدد التعليق معايير مهمة يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الضمان القانوني لشغل المسكن، توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، القدرة على تحمل الكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن، السكن الملائم من الناحية الثقافية.

[5] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[6] راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[7] راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[8] راجع المواد (المواد 33، 49، 53، 146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 والمواد (51 و52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المؤرخ في 8 يونيو 1977.

خلاصة إحصائية

تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حادث يرد في هذا التقرير. ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية التي تشير إلى:

- استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء وتعمد القتل باستخدام قوة غير متناسبة وهجمات عشوائية؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين، واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة؛
- استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، قرب حدود الفصل (المزارعين، صائدي العصافير، رعاة الأغنام، جامعي الحصى والحجارة والحديد الخردة والبلاستيك)، واستمرار حرمانهم من مزاولة أعمالهم بحرية؛
- استمرار استهداف التجمعات السلمية، المناهضة لفرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار عمليات الاعتقال التعسفي؛
- استمرار الحصار والإغلاق المشدد الذي ينتهك حرية حركة البضائع والإفراد؛

جدول إحصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال العام 2017

نوع الانتهاك	عدد حوادث الاستهداف	عدد القتلى	قتلى أطفال	قتلى نساء	عدد الإصابات	إصابات أطفال	إصابات نساء
اطلاق نار	240	12	1	0	820	145	3
قصف صاروخي / مدفعي	70	17	2	0	82	15	6
رش المبيدات على الأراضي الزراعية	11	0	0	0	0	0	0
التوغلات	51	0	0	0	0	0	0
المجموع	**372**	**29**	**3**	**0**	**902**	**160**	**9**

استخدام القوة المفرطة وانتهاك الحق في الحياة

استخدام القوة المفرطة وانتهاك الحق في الحياة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يتناولها التقرير، اقتراف المزيد من جرائم القتل وانتهاك الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، دون أي اكتراث لمبادئ القانون الدولي، لاسيما مبدأ الضرورة العسكرية، ومبدأ التناسب،[9] في جرائم صارخة لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحرّم الاعتداء على المدنيين، حيث أسفرت تلك الاعتداءات عن مقتل (29) مواطن من بينهم (3) أطفال في ظروف لم يتخللها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

يستعرض التقرير ابرز جرائم القتل وانتهاك الحق في الحياة خلال العام 2017، كما يلي:

❖ جريمة قتل الصياد محمد ماجد فضل بكر (25 عاماً)

سلمّت قوات الاحتلال عند حوالي الساعة 14:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2017/5/15، **جثة الصياد محمد ماجد فضل بكر (25عاماً)** إلى ذويه في معبر بيت حانون "إيرز" شمال مدينة بيت حانون في محافظة شمال غزة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن بكر استشهد في مستشفى "برزلايت" في مدينة بئر السبع، متأثراً بجراحه التي أصيب بها خلال إطلاق زوارق الاحتلال نيران رشاشاتها على مراكب الصيادين الفلسطينيين عند حوالي الساعة 8:30 من صباح اليوم نفسه، قرب حدود الفصل الشمالية، على بعد حوالي (2.5 ميل) من شاطئ بحر بيت لاهيا، حيث أصابت نيران الزوارق الاسرائيلية المركب (حسكة بمحرك) الذي كان يستقله بكر مع ثلاثة صيادين آخرين، بستة طلقات في المحرك ما تسبب في تعطله عن العمل، ثم حاصرته وقامت باعتقال بكر، فيما أصيب الصياد فادي ماجد فضل بكر(32عاماً)، بعيارين مطاطيين الأول في ظهره والثاني في كعب قدمه اليسرى، فيما تركت الآخرين على متن المركب، وجميعهم من سكان مخيم الشاطئ في مدينة غزة. من جهتها ذكرت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة أن العيار دخل من ظهر الشهيد بكر وخرج من صدره.

[9] راجع المادة 35 من البرتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف، لسنة 1977

ويورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز فادي ماجد فضل بكر(32عاماً)، أحد شهود العيان على النحو الآتي:

عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2017|5|15، توجهت إلى ميناء الصيادين غرب مدينة غزة بغرض الابحار في رحلة صيد أسماك في عرض البحر، وذلك برفقة شقيقيّ عمران 33 عاماً ومحمد 25 عاماً والصياد محمد زياد بكر 32 عاماً، حيث أعمل أنا وشقيقيَ عمران ومحمد و محمد زياد بكر في صيد الأسماك بواسطة سنارات على متن قارب صيد من نوع حسكة موتور 40 حصان ... جهزنا الحسكة وأبحرنا في عرض البحر غرباً واتجهنا شمالاً حتى وصلنا إلى عمق نحو ميلين بحريين ونصف الميل مقابل شاطئ منطقة الواحة غرب محافظة شمال غزة، وكنا حريصون على العمل في المنطقة المسموحة للصياد فيها ونبعد عن الحدود الشمالية المائية مسافة نحو كيلومتر ونصف، وكان حولنا حسكة يعمل عليها ابن عمي الصياد عمر منير بكر. وفعلاً ألقينا سنارات الصيد في مياه البحر ثم شرعنا في صيد الأسماك من نوع الجربيدي حمراء اللون وسط أجواء هادئة في المنطقة واستغرقنا نحو ساعة ونصف في العمل بصيد الأسماك ... وعند حوالي الساعة 8:20 صباحاً وأثناء عملنا بصيد الأسماك، شاهدت زورقان حربيان إسرائيليان أحدهما زورق كبير من نوع طراد والآخر زورق مطاطي صغير يتقدمان نحونا بسرعة فائقة من جهة الشمال، حيث توقف الطراد بمحاذاة الحدود وسمعت صوت إطلاق نار نحونا، ثم شغلنا محرك الحسكة وقررنا الهرب جنوباً، وأثناء ذلك رأيت الزورق المطاطي الصغير يتقدم نحونا بسرعة فائقة بينما كنا نستعد للهروب جنوباً، وفعلا شغلنا محرك الحسكة وسرنا جنوباً فكان الزورق المطاطي أسرع منا ولاحقنا لمسافة نحو نصف ميل، وكان الجنود الإسرائيليون يطلقون النار نحونا وأصابوا جسم الحسكة بعدة أعيرة نارية، ثم استمر الزورق المطاطي في ملاحقتنا حتى وصل إلى مسافة مترين تقريباً منا وشرع جنود البحرية المتواجدين على ظهر الزورق وعددهم نحو 8 جنود بعضهم كانوا مقنعين وبعضهم وجوههم مكشوفة بالصراخ علينا وكانوا يأمروننا بالتوقف، ثم بدأ جنود البحرية بإطلاق الرصاص والأعيرة المطاطية نحونا فأصابوا محرك الحسكة بالرصاص فتوقف عن العمل ثم أصيب أخي محمد برصاصة بينما كان يقف بجوار محرك الحسكة وسقط على ظهر الحسكة، وأصبت أنا بعيار مطاطي في كعب قدمي اليسرى وبعيار مطاطي في ظهري. وأثناء ذلك كان جنود البحرية يصرخون علينا ويأمروننا بالوقوف في مقدمة الحسكة تمهيداً لاعتقالنا، ثم بدأنا بالصراخ عليهم وقلنا لهم بأن أخي محمد قد أصيب وطلبنا منهم تفقد محمد فسمحوا لنا، وعندما تفقدت محمد شاهدت الدماء تسيل من صدره من جهة القلب ورأيت جزء من أحشاؤه خارج صدره وكانت الدماء تسيل من صدره ومن فمه ورأيت ثقب صغير في الجزء العلوي الأيسر من ظهره وثقب أكبر في الجهة اليسرى من الصدر ... وعندها لم يصدقنا الجنود بأن محمد مصاب فحملنا محمد وعرضنا مكان إصابته أمام الجنود، وحينها سمعت الجنود يتواصلون مع قيادتهم عبر جهاز اللاسلكي باللغة العبرية ثم قرر الجنود حمل أخي محمد المصاب معهم على ظهر الزورق وحملوه وساروا به شمالاً إلى داخل الحدود، ثم سمحوا لنا بالعودة إلى الشاطئ، حيث نادينا على ابن عمي عمر منير بكر وحضر بحسكته وقام بقطر حسكتنا إلى ميناء الصيادين. وعندما عدنا للميناء أبلغنا والدي بما حصل معنا. وعند حوالي الساعة 12:00 من ظهر اليوم نفسه تلقينا اتصالاً من الارتباط الفلسطيني وطلبوا حضور والدي لمرافقة أخي محمد وأبلغونا بأنه يتلقى العلاج في مستشفى بارزيلاي الإسرائيلي، وفعلاً توجه والدي لمرافقة محمد في المستشفى الإسرائيلي، وعند حوالي الساعة 15:00 وردنا اتصال من والدي يبلغنا بأن أخي محمد قد توفي متأثراً بجراحه...

❖ جريمة قتل المواطن عائد خميس محمود جمعة (20 عاماً)

فتحت قوات الاحتلال المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتها الرشاشة، وأطلقت عدداً من قنابل الغاز المسيل للدموع، عند حوالي الساعة 17:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2017/6/9، تجاه عشرات الشبان الذين تظاهروا قرب حدود الفصل شرق جباليا شرق محافظة شمال غزة، ما تسبب في استشهاد المواطن **عائد خميس محمود جمعة (20عاماً)** على الفور، بعد إصابته بعيار ناري في الرأس، وإصابة (19) آخرين، من جهتها وصفت المصادر الطبية في المستشفى الأندونيسي جراح المصابين بين المتوسطة والطفيفة، فيما عالجت الأطقم الطبية عددًا من حالة استنشاق الغاز ميدانياً. هذا واستمر إطلاق قوات الاحتلال للنار على المتظاهرين حتى ساعات المساء من اليوم نفسه. جاءت هذه التظاهرة ضمن مجموعة من الفعاليات الشعبية الأخرى في المناطق القريبة من حدود الفصل الشرقية والشمالية لقطاع غزة، دعا لها عدد من الفصائل الفلسطينية والأطر الوطنية تحت شعار كسر الحصار على قطاع غزة.

ويورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز فادي ماجد فضل بكر(32عاماً)، أحد شهود العيان على النحو الآتي:

عند حوالي الساعة 17:00 مساء يوم الجمعة 2017/6/9، وصلت الى حدود الفصل الشرقية شرق المقبرة الشرقية، عندها شاهدت حوالي (1500) متظاهر. كان الشباب يتواجدون على بعد حوالي 200 متر من حدود الفاصل الشرقية. شاهدت السيارات العسكرية الاسرائيلية تسير قرب حدود الفصل، ونزل منها عدد من المجندين الاسرائيليين، وكانوا يحملون الأسلحة بأيديهم. في هذا الوقت سمعت صوت اطلاق للنار في المكان وشاهدت قنابل الغاز تسقط على المتظاهرين من قبل الجنود الإسرائيليين. عند حوالي الساعة 17:40 كنت على بعد حوالي 200 متر من السياج الحدودي فجأة شعرت بألم في قدمي الاثنتين وسقطت أرضاً وسقط من يدي هاتفي المحمول، عندها حاولت التقاطه مرة أخرى، فاصطدمت في قدمي قنبلة غاز. صرخت من الألم واقترب مني الشبان ورفعوني ووضعوني في سيارة الإسعاف، وتحركت السيارة، بعد حوالي نصف ساعة، عند حوالي الساعة 18:10 مساء، أنزلني المسعفون من السيارة، فوجدت أنني في المستشفى الأندونيسي، وأدخلت إلى قسم الاسعاف والطوارئ. تمددت على السرير وشاهدت حوالي 18 مصاباً آخرين، سمعت أن أحد المصابين وهو من عائلة جمعة استشهد، وتبين لاحقاً أن اسمه عائد خميس محمود جمعة (20 عاماً). بعد ذلك تلقيت اسعافات أولية وجرى إدخالي إلى قسم الجراحة رجال. تبين أن اصابتي هي بعيار ناري دخل من فخذ القدم اليسرى وخرج ثم دخل في فخذ القدم اليمنى وتفجر.

❖ جريمة قتل الطفل عبد الرحمن حسين جبر أبو هميسة (17 عاماً)

أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة عند حدود الفصل جنوب شرق مخيم البريج وسط قطاع غزة، الأعيرة النارية وقنابل الغاز المسيل للدموع، عند حوالي الساعة 16:30 مساء يوم الجمعة الموافق 2017/7/28م، تجاه فعالية شعبية ضمن انتفاضة القدس بعدما تجمهر العشرات من الشبان والأطفال في المنطقة القريبة من حدود الفصل، ما أسفر عن استشهاد الطفل **عبد الرحمن حسين جبر أبو هميسة (17 عاماً)**، من سكان مخيم البريج، كما وأصيب إثنين آخرين من بينهم طفل عندما حاولا تقديم المساعدة للطفل أبو هميسة لحظة اصابته. ووفقاً للتحقيقات الميدانية فبينما كان الطفل عبد الرحمن حسين جبر أبو هميسة (17 عاماً) على بعد حوالي (50 متر) عن حدود الفصل في المنطقة الواقعة جنوب شرق مخيم البريج أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي نيران أسلحتهم صوبه مما أدى إلى إصابته في الكتف الأيسر وسقط على الأرض، وحين حاول الطفل/ إسماعيل عماد طلال جبر (15 عاماً) تقديم المساعدة لرفيقه أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي عليه النار وأصابوه في الساق الأيسر والفخذ الأيسر حيث فقد الوعي وسقط أيضاً على الأرض في نفس المكان، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقام الجنود بإطلاق النار تجاه الشاب/ مؤمن علي رجب الخالدي (23 عاماً) عندما حاول سحب الطفل أبو هميسة وأصابوه بعيار ناري في فخذه الأيمن. ثم تمكن الفتية والشبان من سحبهم وحملهم وأوصلوهم إلى سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقامت بنقل الضحايا إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، وأوضحت المصادر الطبية في المستشفى بأن الطفل أبو هميسة أصيب بعيار ناري في الكتف الأيسر ومخرج من منتصف الظهر من الجهة العليا وأعلن عن استشهاده رسمياً، فيما وصفت جراح الآخرين بالمتوسطة.

ويورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز إسماعيل عماد طلال جبر، أحد شهود العيان على النحو الآتي:

عند حوالي الساعة 15:00 مساء يوم الجمعة 2017/7/28 وصلت الى الشريط الحدودي شرق مخيم البريج ورأيت هناك حوالي 100-150 شاب وفتى يتظاهرون قرب حدود الفصل على مسافات متباعدة من عند تل ام حسنية شرق البريج وكان جنود الاحتلال مقابلنا حيث رأيت مجموعة من الجنود يصوبون اسلحتهم باتجاهنا وشاهدت جيب عسكري تابع لجنود الاحتلال وكانوا يطلقون فنابل الغاز المسيل للدموع علينا وعند حوالي الساعة16:00 اطلق جنود الاحتلال النار وسمعت صوت المتظاهرين ينادوا ان هناك احد يستنجد ويبدوا انه مصاب ويبعد عن حدود الفصل حوالي 50 متر واقتربت انا وصديقي مؤمن الخالدي لنسعف المصاب ووصلنا هناك واذا به عبد الرحمن ابو هميسة حيث سمعته ينطق الشهادتين ورأيت دما على ملابسه وفور وصولي شعرت بألم في ساقي الايسر وسقطت على الأرض وفقدت الوعي ولم اعلم ماذا جرى وبعد ذلك استيقظت للحظة حينها عرفت انني في سيارة الإسعاف وفقدت الوعي مرة أخرى واستيقظت بعد ذلك وعرفت انني في المستشفى وكان حولي مجموعة من

الأطباء واخبروني انني اصبت بعيارين ناريين في الفخذ الايسر والساق الايسر وحالتي متوسطة وسأتلقى العلاج في المستشفى وعلمت أيضا ان عبد الرحمن أبو هميسة قد فارق الحياة و استشهد .

❖ استشهاد الطفل محمد صالح عايش أبو هداف (9 سنوات)

أعلنت المصادر الطبية في مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس، عند حوالي الساعة 2:30 فجر يوم الأربعاء الموافق 2017/12/6، عن وفاة الطفل/ محمد صالح عايش أبو هداف البالغ من العمر (9 سنوات)، متأثرا بجراح أصيب بها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014. ووفق المعلومات المتوفرة لباحث المركز فان الطفل أبو هداف بقي يعاني منذ اصابته من مشاكل صحية حيث أصيب بشلل تام وخضع للعلاج في مستشفيات قطاع غزة وفي الخارج لأكثر من ثلاثة سنوات، وخلال تلك الفترة أجريت له عدة عمليات جراحية، وبتاريخ تدهورت حالة بتاريخ 2017/11/2، وتم نقله فقمت بنقله الى مستشفى غزة الأوروبي وتبين من خلال الفحوصات بانه يعاني من تضخم وتسديد في الأمعاء، وأجريت له عمليتين جراحيتين وتلقي العلاج في مستشفى الأوروبي ولم تتحسن حالته الطبية، الى ان أعلن عن وفاته. يذكر ان أبو هداف أصيب بينما كان في باحة منزله في بلدة القرارة شرق خان يونس عند حوالي الساعة 6:25 مساء يوم الجمعة الموافق 2014/8/8، جراء قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي تجمع للمواطنين بالقرب من منزله ما أدى إلى مقتل ثلاثة اشخاص بينهم طفلان، وإصابة 6 آخرين بجروح، بينهم ثلاثة أطفال. والقتلى هم: سليمان سمير سليمان أبو هداف، 20 عاماً، وأحمد محمد صالح أبو هداف، 11 عاماً، ومحمود خالد موسى أبو هداف، 15 عاماً. خبر الاصابة: عند حوالي الساعة 6:25 مساء يوم الجمعة الموافق 2014/8/8، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه تجمع للمواطنين في حي أبو هداف في بلدة القرارة، شمال شرقي خان يونس، ما أدى إلى مقتل ثلاثة منهم، بينهم طفلان، وإصابة 6 آخرين بجروح، بينهم ثلاثة أطفال. والقتلى هم: سليمان سمير سليمان أبو هداف، 20 عامًا، وأحمد محمد صالح أبو هداف، 11 عامًا، ومحمود خالد موسى أبو هداف، 15 عامًا.

ويورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز صالح عايش غانم أبو هداف (40 عاماً)، أحد شهود العيان على النحو الآتي:

أصيب ابني محمد البالغ من العمر (9) سنوات بتاريخ 2014/8/8، خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بينما كان يتواجد في باحة المنزل نتيجة قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلية (طائرة استطلاع) مجموعة من المواطنين بالقرب من المنزل بشظايا في العمود الفقري والرأس كما أصيب خمسة اخرين من أبناء العائلة، واستشهد في الحادث ايضاً ثلاثة اشخاص من بينهم طفلان، هم: سليمان سمير سليمان أبو هداف، 20 عاماً، وأحمد محمد صالح أبو هداف، 11 عاماً، ومحمود خالد موسى أبو هداف، 15 عاماً. وتم نقل ابني الى مستشفى ناصر الحكومي وابلغني الأطباء بعد اجراء الفحوصات الطبية وتقديم الإسعافات الأولية له بان اصابته خطيرة وقد تؤدي الى الشلل، وتم تحويله الى مستشفى غزة الأوروبي في مدينة خان يونس، وخضع للعلاج في وحدة العناية المركزة لمدة 15 يوماً وكان في حالة غيبوبة، وبعدها قرر الأطباء تحويله للعلاج في الخارج (في تركيا)، وبعد استكمال إجراءات التحويل نقل ابني للعلاج في احد المستشفيات التركية، وتلقى العلاج لمدة أربعة اشهر وخلال هذه الفترة افاق من الغيبوبة وعاد له الإحساس، ثم عاد لاستكمال العلاج في قطاع غزة، وكان يعاني من شلل تام وخضع للعلاج في مستشفى الأوروبي ثم انتقل الى مستشفى الامل التابع لجمعية الهلال الأحمر في خان يونس واستمر في تلقي العلاج لمدة 6 اشهر، وكان يعاني من اثر الاصابة ولم تتحسن حالته الصحية وقرر الأطباء تحويله للعلاج في إسرائيل في مستشفى هداسا عين كارم، حيث اجرى عمليتين جراحيتين، ولم يطرأ تحسن في حالته الصحية، وبقي يعاني من حالة الشلل التام واستمر في تلقي العلاج والرعاية في مستشفى الأوروبي بشكل دوري الى ان تدهورت حالته الصحية بتاريخ 2017/11/2، فقمت بنقله الى مستشفى غزة الأوروبي وتبين من خلال الفحوصات بانه يعاني من تضخم وتسديد في امعاء البطن، وأجريت له عمليتين جراحيتين وابلغني الأطباء بان حالته خطيرة واستمر في تلقي العلاج في مستشفى الأوروبي ولم تتحسن حالته الطبية، وعند حوالي الساعة 2:30 من فجر يوم الأربعاء الموافق 2017/12/6، أبلغني الأطباء بان ابني فارق الحياة.

❖ جريمة قتل المقعد إبراهيم نايف إبراهيم أبو ثريا (28 عاماً)

فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين في أبراج المراقبة وفي محيطها بالقرب من موقع نحال عوز من الناحية الشرقية للسياج الفاصل شرقي حي الشجاعية شرق مدينة غزة، عند حوالي الساعة 16:30 من مساء يوم الجمعة الموافق 2017/12/15، النار تجاه مجموعة من الشبان والأطفال الذين تظاهروا قرب الموقع ضمن فعاليات الاحتجاج التي جرت في تلك المنطقة للتعبير عن استنكارهم لقرار الرئيس الأميركي ترامب المتعلق بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ما تسبب في إصابة المقعد **إبراهيم نايف إبراهيم أبو ثريا (28 عاماً)** بعيار ناري في الرأس، حيث نقل بواسطة سيارة إسعاف تتبع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى مجمع الشفاء الطبي غرب المدينة وهناك أعلن عن وفاته.

وفي هذا السياق أفاد المواطن أحمد يحيى عطاالله ياغي (25 عاماً)، وهو من سكان حي النصر بمدينة غزة، (منذ إعلان الرئيس الأميركي ترامب أن القدس عاصمة دولة الاحتلال، أصبحت أتوجه بشكل يومي إلى منطقة نحال عوز شرق حي الشجاعية للتظاهر أمام جنود الاحتلال احتجاجاً على هذا القرار، وكنت أرى المشاركين في الاحتجاجات هناك وكان من بينهم الشهيد إبراهيم أبو ثريا، إذ لفت انتباهي بأنه مبتور الساقين ومع ذلك كان يأتي على كرسي متحرك للمشاركة في الاحتجاجات، فتعرفت عليه وأصبحنا أصدقاء خلال عدة أيام من التظاهر، حيث كان يأتي بشكل يومي تقريباً للاحتجاج، وكان معروفاً لدى الجميع بسبب إعاقته، حتى جنود الاحتلال كانوا يعرفونه، ففي مساء يوم الأربعاء الموافق 2017/12/13، كنت أنا وإبراهيم بالقرب من الحدود نتظاهر، وإذ بجيب عسكري إسرائيلي يتوقف خلف السياج الفاصل من الناحية الشرقية للحدود مع غزة، وتحدث أحد جنود الاحتلال الذين كانوا بداخله عبر مكبر الصوت وقال، على إبراهيم أبو ثريا اخلاء المكان فوراً. أما بالنسبة ليوم استشهاد إبراهيم، فعند حوالي الساعة 15:30 من مساء يوم الجمعة الموافق 2017/12/15، توجهت أنا وعدد من أصدقائي إلى موقع ناحل عوز شرق حي الشجاعية شرق مدينة غزة للتظاهر، وعندما وصلت رأيت المئات من الشبان والأطفال يتظاهرون وكانوا يحملون الأعلام الفلسطينية ويرددوا الهتافات، وكان بعضهم يلقي الحجارة تجاه جنود الاحتلال الذين كانوا متمركزين إلى الشرق من السياج الفاصل، وكانوا على شكل مجموعات منهم من يبعد عن الحدود أو السياج الفاصل مسافة 20 متراً ومنهم من كان يبعد لمسافة تقدر بأكثر من 100 متر، وبعد حوالي 5 دقائق من وصولي للمكان رأيت إبراهيم أبو ثريا وهو يجلس على كرسيه المتحرك ويحمل علم فلسطين وبجانبه مجموعة كبيرة من المواطنين وكانوا يهتفون ويرددون الشعارات وكان أحدهم يقرع الطبلة ويغني الأغاني الوطنية، وعند حوالي الساعة 16:30 من مساء اليوم نفسه حضر جيب عسكري إسرائيلي إلى الناحية الشرقية من سياج الفصل وتمركز إلى الشمال من بوابة المعبر، وكان هناك ما يزيد عن عشرة جنود يقفون خلف ساتر ترابي بمحاذاة برج المراقبة الإسمنتي من الناحية الجنوبية، وكان عدد منهم أيضاً منبطحين على سقف نقطة المراقبة الإسمنتية، وبدأ هؤلاء الجنود بإلقاء قنابل الغاز المسيلة للدموع بكميات كبيرة باتجاهنا، وفي ذلك الوقت لم نستطيع تحمل الغاز فرجعنا للخلف ولم نستطيع إخراج إبراهيم من المكان وبعد أن خفت رائحة الغاز، رجعنا إلى أماكننا وكان إبراهيم في المكان هو ومجموعة من الشبان، وكنت أبعد عن إبراهيم حوالي خمسة أمتار لناحية الغرب، وكان إبراهيم يبعد عن حدود الفصل حوالي 15 متراً باتجاه الغرب، وكان مقابل الجنود المتمركزين بجانب برج المراقبة، ورأيت أحد هؤلاء الجنود يحمل بندقيته ويضعها موضع الاستعداد لإطلاق النار، وفجأة سمعت صوت عيار ناري واحد، بعدها مباشرة سمعت أحد الشباب يقول أخوي وأبو شريك استشهد، فتقدمت إلى المكان الذي كان يتواجد فيه إبراهيم لأجد أنه هو المصاب، ورأيت إبراهيم جالس على الكرسي المتحرك ومصاب في رأسه والدماء تنزف من جبينه، عندها قام عدد من الشبان بدفع الكرسي المتحرك ناحية الشرق ليوصلوه إلى سيارة الإسعاف، بعدها قام عدد من الشبان في المكان بحمله ونقله مسافة تقدر بـ 100 متر إلى الشرق حتى وصل إلى سيارة الإسعاف التي كانت تتوقف هناك وتم نقله، وكنت أعلم بأنه استشهد نظراً لغزارة الدماء ومكان الاصابة، وتأكدت المعلومة بعد حوالي نصف ساعة من خلال الأصدقاء في مستشفى دار الشفاء).

❖ جريمة قتل المواطن زكريا أدهم حسين الكفارنة (24 عاماً)

فتحت قوات الاحتلال المتمركزة في أبراج المراقبة نيران أسلحتها الرشاشة، وأطلقت عدداً كبيراً من قنابل الغاز المسيل للدموع، عند حوالي الساعة 13:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2017/12/22، تجاه مئات الشبان والأطفال الذين تظاهروا قرب حدود الفصل الشرقية شرق مقبرة الشهداء شرق جباليا، كذلك قرب حدود الفصل الشمالية في محيط معبر بيت حانون، وأيضاً قرب حدود الفصل الشمالية شمال بورة أبو سمرة شمال مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة ، ضمن المسيرات التي دعا لها عدد من الفصائل الفلسطينية والأطر الوطنية تحت شعار هبة القدس، واحتجاجاً على الاعتراف الأمريكي بالقدس كعاصمة لدولة الاحتلال، ما تسبب في استشهاد المواطن/ **زكريا أدهم حسين الكفارنة (24عاما)** نتيجة إصابته بعيار ناري في الصدر، وإصابة (37) مواطناً بينهم (5)

أطفال. من جهتها وصفت المصادر الطبية في كل من المستشفى الأندونيسي ومستشفى العودة جراح المصابين بين المتوسطة والخطيرة حيث تبين إصابة (10) مواطنين بأعيرة نارية في أجزاء متفرقة من الجسم، وإصابة (14) مواطناً بقنابل الغاز، وتعرض (13) مواطناً للاختناق جراء تعرضهم لقنابل الغاز المسيل للدموع، فيما عالجت الأطقم الطبية عددًا آخر من حالات استنشاق الغاز ميدانياً. هذا واستمر إطلاق قوات الاحتلال للنار على المتظاهرين حتى ساعات المساء من اليوم نفسه.

❖ جريمة قتل المواطن جمال محمد جمال مصلح (20 عاماً)

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية عند حوالي الساعة 04:00 من فجر يوم السبت الموافق 2017/12/30، عن وفاة المواطن جمال محمد جمال مصلح (20عاما) من سكان مخيم المغازي، متأثراً بجراحه في مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح. وكان مصلح أصيب بعيار ناري اخترق الظهر وخرج من البطن مساء يوم الجمعة الموافق 2017/12/29، أثناء مشاركته في مظاهرات انتفاضة العاصمة، قرب حدود الفصل الشرقية شرق البريج في المحافظة الوسطى، وأفاد شهود عيان ان مصلح كان متواجدا مع عدد من المتظاهرين ويحمل علما ويلوح به، فأطلق جنود الاحتلال النار عليه وأسفر عن اصابته في ظهره وسقط على الأرض وقام الشبان بحمله الى سيارة الإسعاف المتواجدة بالقرب من المكان وكانت تقف على شارع جكر الذي يبعد عن السياج الفاصل 300 متر تقريبا ، وتم نقله الي مستشفى شهداء الأقصى وأدخل غرفة العمليات ومكث في العناية المكثفة حتى أعلن عن وفاته.

ويورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز **داوود محمد مصطفى القباني (29عاما)**، أحد شهود العيان على النحو الآتي:

توجهت عند حوالي الساعة 13:00 من مساء يوم الجمعة 2017/12/29، برفقة صديقي عمر حسن أبو عرمانة، 28 عاماً، من سكان مخيم البريج إلى الشريط الحدودي الفاصل مع إسرائيل بالقرب من موقع عسكري إسرائيلي يعرف بموقع بوابة المدرسة شرق مخيم البريج وسط قطاع غزة، للمشاركة في المظاهرات احتجاجاً على قرار الرئيس الأمريكي بأن القدس عاصمة لإسرائيل. عند وصولي شاهدت حوالي 35 شاب وفتى على مسافات متفاوتة ما بين 50-200 متر عن الشريط الحدودي. وشاهدت شاب بالقرب من السياج الشائك، اقتربت برفقة صديقي (عمر) حتى وصلنا إلى السلك اللولبي الشائك والذي يبعد عن السياج الرئيسي الفاصل مسافة 30 متر تقريبا من جهة الغرب، وشاهدت داخل الحدود آلية عسكرية إسرائيلية عليها كاميرا تتحرك من الأعلى للأسفل، كما شاهدت ثلاثة جنود إسرائيليين منبطحين خلف سواتر ترابية وكان يظهر منهم رؤوسهم وسلاحهم، وكانوا يصوبون سلاحهم نحونا. قمت برشق الجنود بالحجارة باستخدام مقلاع، ... خلال ذلك أطلق جنود الاحتلال قنابل غاز مسيلة للدموع تجاهنا. مكثت في المنطقة لحوالي ساعتين، وعند حوالي الساعة 15:00، انتقلت أنا وصديقي (عمر) إلى محور آخر من المواجهات بالقرب من موقع أبو مطيبق العسكري شرق مخيم البريج، ... وشاهدت داخل الشريط الحدودي حوالي 16 جندي إسرائيلي يتمركزون خلف تلال رملية وموزعين ثلاث مجموعات على ثلاثة سواتر ترابية، ... وبعد حوالي 15 دقيقة بدأ الشبان يتوافدون إلى المكان حتى وصل عددنا حوالي 80 شاب وفتى. تقدم عدد منهم من السلك الشائك وكان من بينهم الشاب/ جمال محمد جمال مصلح، 20 عاماً، من سكان مخيم المغازي، وأعرفه مسبقاً من خلال مشاركته المتكررة في المظاهرات شرق البريج... وعند حوالي الساعة 16:00 مساءً، شاهدت الشاب (جمال مصلح) يتقدمني بمتر واحد تقريباً بالقرب من السياج الشائك، وكان يلوح بعلم فلسطين، أثناء ذلك أطلق جنود الاحتلال النار تجاهنا، فأصيب جمال وسقط على الأرض. اقتربت أنا وصديقي (عمر) وعدد آخر من الشبان منه لسحبه ونقله من المكان فشاهدت الدماء تنزف من ظهره، وأثناء محاولتنا سحبه لإسعافه أطلق جنود الاحتلال قنابل غاز بكثافة تجاه المكان ولم نتمكن من نقله، فتوجهت بسرعة إلى سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني التي كانت تقف على ما يعرف بشارع "جكر" الذي يبعد حوالي 300 متر عن الشريط الحدودي وأحضرت حمالة إسعاف المصابين وتمكنت أنا وصديقي (عمر) وعدد آخر من الشبان من نقله على الحمالة وسمعته ينطق بالشهادتين، وتوجهنا به سيراً على الأقدام حتى وصلنا إلى سيارة الإسعاف وتم نقله بواسطتها من المكان، وعدت لأشارك في المواجهات وبقيت هناك حتى حوالي الساعة 17:30، ثم غادرت المكان وعدت لمنزلي، وعند حوالي الساعة 06:20 من صباح اليوم التالي السبت 2017/12/30، علمت من خلال وسائل الإعلام أن المصادر الطبية أعلنت عن استشهاد الشاب جمال مصلح جراء إصابته بعيار ناري اخترق ظهره وخرج من بطنه...

استهداف المدنيين وفرض منطقة امنية عازلة

شكل استهداف المدنيين العزل في قطاع غزة سياسة منظمة تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي في معرض تعاملها مع السكان الفلسطينيين عبر السنوات الماضية، وخاصة المشاركين في التظاهرات السلمية للتعبير عن احتجاجهم تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، حيث واصلت قوات الاحتلال استخدامها للقوة المفرطة والمميتة دون اكتراث لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويظهر ذلك جلياً من خلال استمرار تلك القوات في أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز واستخدام الرصاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط والغاز المسيل للدموع وبشكل مباشر ضد مجموعات من الأطفال والشبان والنساء من المشاركين في الفعاليات الشعبية وخاصة تلك التي تحدث بالقرب من حدود الفصل الشرقية والشمالية لقطاع غزة، والتي كان آخرها الاحتجاجات التي بدأت بتاريخ 2017/12/7، بالقرب من الحدود الشرقية والشمالية لمحافظة رفح وخانيونس ودير البلح وغزة وشمال غزة، فيما اصطلح على تسميته انتفاضة العاصمة، احتجاجاً على الاعتراف الأميركي بالقدس كعاصمة لدولة الاحتلال بتاريخ 2017/12/6.

جدول يوضح التوزيع الجغرافي لانتهاكات الاحتلال في المنطقة المقيدة الوصول خلال العام 2017

المحافظة	عدد حوادث الاستهداف	عدد القتلى	قتلى الأطفال	عدد الاصابات	اصابات اطفال	اصابات نساء	حوادث الاعتقال	المعتقلين	معتقلين اطفال
شمال غزة	102	3	0	351	66	0	4	5	3
غزة	69	4	0	202	27	2	2	4	3
دير البلح	56	2	1	84	18	0	2	3	1
خانيونس	49	2	0	141	26	1	3	3	0
رفح	21	1	1	71	14	0	2	3	3
المجموع	**297**	**12**	**2**	**849**	**151**	**3**	**13**	**18**	**10**

استهداف المزارعين قرب حدود الفصل

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف المزارعين، وذلك في سياق فرضها لمنطقة يقيد الوصول إليها، حيث تفتح القوات المتمركزة على حدود الفصل نيران أسلحتها تجاه المزارعين ومالكي الأراضي الزراعية وصائدي الطيور ورعاة الأغنام وجامعي الحطب، ويترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

وفي السياق نفسه وفي اطار استهداف المزارعين وحرمانهم من حقهم في العمل واصلت طائرات الاحتلال الإسرائيلي عمليات الرش الجوي للمبيدات الكيميائية داخل الأراضي الزراعية الفلسطينية المحاذية لحدود قطاع غزة، مما يشكل انتهاكاً جسيماً يتجاوز بآثاره الكارثية الأضرار المادية التي يسببها للمزارعين، ليطال البيئة والصحة العامة التي تعاني من تدهور مستمر في قطاع غزة نتيجة للحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال على القطاع. وتحاول سلطات الاحتلال أن تبرر هذا الانتهاك الجسيم وتدفع بأنه يأتي لدوافع أمنية، وأنها عمليات رش على الأعشاب والحشائش التي تنمو في المناطق المحاذية لحدود الفصل، فيما تشير الحقائق والمعطيات الميدانية، أن قوات الاحتلال لا تستهدف فقط الأعشاب والحشائش بل تدمر كافة المساحات الزراعية على طول الحدود، وفي الوقت نفسه تواصل توغلاتها شبه الأسبوعية في المناطق المحاذية للشريط الحدودي تحت ذريعة تجريف الحشائش التي تنمو بالقرب من الشريط الحدودي، مما يضع علامة استفهام حول استخدام الطائرات لرش المزروعات التي سبق وجرفتها آليات الاحتلال.

التوغل في المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير (51) عملية توغل في مناطق مختلفة من قطاع غزة، قامت خلالها آليات الاحتلال بتجريف عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية التي سبق أن جرفتها قوات الاحتلال خلال عمليات توغل سابقة، كما أن تكرار عمليات التوغل حرم مئات المزارعين من الانتفاع من أراضيهم الزراعية القريبة من الشريط الحدودي، خشية تعرضها للتجريف وضياع مجهودهم وتكبدهم خسائر جديدة.

جدول يوضح التوزيع الجغرافي لعمليات التوغل في قطاع غزة خلال العام 2017

المحافظة	عدد حالات الاستهداف
شمال غزة	16
غزة	5
دير البلح	7
خانيونس	19
رفح	4
المجموع	**51**

انتهاكات قوات الاحتلال ضد الصيادين

انتهاكات قوات الاحتلال ضد الصيادين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين، خلال العام 2017، وفرضت منطقة صيد ضمن نطاق ستة أميال بحرية، وميل ونصف توازي الحدود المائية الشمالية وميل واحد توازي الحدود المائية الجنوبية، ما يحرم الصيادين من الوصول لأماكن الصيد الوفيرة. كما تواصل إطلاق النار تجاههم فتقتلهم أو تصيبهم أو تتلف محركات قواربهم، وتجبرهم على خلع ملابسهم والسباحة قبل اعتقالهم وتستولي على قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، علاوة على قضايا مساومتهم وابتزازهم للعمل مع المخابرات أثناء اعتقالهم، وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وترتكب أشكال مختلفة من الانتهاكات بحقهم.

والجدير ذكره أن اتفاقيات أوسلو كانت منحت الصيادين الفلسطينيين الحق في الصيد لمسافة (20) ميل بحري وأن تقليص هذه المساحة بدأ كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي للسكان، حيث فرضت سلطات الاحتلال الإغلاق الشامل على قطاع غزة بتاريخ 2000/10/9، ومنذ ذلك التاريخ دأبت على تقليص المساحة من 20 ميل إلى 12 ميل ثم 6 أميال وصولاً إلى الثلاثة أميال في أواخر كانون الثاني (يناير) 2009. ويستمر إغلاق البحر في وجه الصيادين كجزء من سياسة العقاب الجماعي المتمثل في الحصار والإغلاق الذي تواصل تلك القوات فرضه على قطاع غزة بشكل شامل منذ أيلول (سبتمبر) 2007.

جدول إحصائي موجز حول انتهاكات قوات الاحتلال ضد الصيادين خلال العام 2017

عدد حوادث انتهاكات الاحتلال ضد الصيادين	215
عدد حوادث اطلاق النار على الصيادين	213
عدد حواث اعتقال الصيادين	14
عدد المعتقلين	39
القتلى	2
الاصابات	14
عدد حوادث الاستيلاء على قوارب صيد أو معدات صيد	13
عدد القوارب التي تم مصادرتها	13
عدد حوادث تخريب قوارب او معدات صيد	7

الاعتقال والحجز التعسفي

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع، أو من خلال مطاردة الصيادين واستخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم. في انتهاك يوضح مدى تحلل تلك القوات من التزاماتها القانونية التي تفرضها قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

توزيع حالات الاعتقال والحجز التعسفي خلال العام 2017

التصنيف	عدد الحوادث	عدد المعتقلين	منهم معتقلين أطفال	منهم معتقلين نساء
تسلل	10	15	10	0
معبر بيت حانون - ايرز	17	17	0	3
عمال داخل معبر بيت حانون	3	6	0	0
اعتقالات لمواطنين من قطاع غزة في الضفة الغربية او داخل الأراضي المحتلة	6	6	0	0
الاحتجاجات السلمية في المناطق الحدودية (فعاليات الهبة)	3	3	0	0
بحر وصيادين	14	39	3	0
المجموع	**53**	**86**	**13**	**3**

انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المرضى في قطاع غزة

انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المرضى في قطاع غزة

شهدت أوضاع المرضى في قطاع غزة خلال العام 2017 تدهوراً خطيراً، جراء أوامر المنع وغيرها من القيود المشدّدة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حريتهم في الوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة لتلقي الرعاية الصحية المناسبة، والتي _أفضت في بعض الأحيان_ إلى انتهاك الحق في الحياة. حيث شددت سلطات الاحتلال من قيودها في ظل معرفتها الدقيقة بمدى عجز قطاع الصحة في غزة عن التعامل مع كثير من الحالات الحرجة ولاسيما تلك المصابة بأمراض خطيرة كالسرطان وغيره.

وفي ظل العجز المتواصل لقطاع الصحة الناشئ عن الحصار وغيره من الإجراءات والممارسات الإسرائيلية، تلجأ وزارة الصحة الفلسطينية عبر دائرة العلاج بالخارج إلى تحويل المرضى للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس وداخل الخط الأخضر. وتصطدم محاولات المرضى للوصول إلى المستشفيات بالقيود الإسرائيلية التي تنتهك معايير حقوق الإنسان، وتحرمهم من الحصول على التصاريح التي تمكنهم من المرور عبر معبر بيت حانون (إيرز) شمال قطاع غزة، للسفر وتلقى العلاج الضروري واللازم خارج القطاع، الأمر الذي أدى إلى وفاة (17) مريض من بينهم، (10) سيدات، و (3) أطفال منذ مطلع عام 2017م، وتضاعفت المعاناة لدى الآلاف منهم. وعلى الرغم من حصول المرضى على التقارير الطبية التي تؤكد حاجتهم الماسة للعلاج، تواصل سلطات الاحتلال عرقلة وحرمان المرضى من الوصول إلى المستشفيات. وتتواصل هذه الإجراءات وتزداد تعقيداً في ظل استمرار إغلاق معبر رفح البري، وعدم فتحه بانتظام، واستمرار أزمة التيار الكهربائي.

تشكل سياسة الاحتلال الإسرائيلي في منع وحرمان المرضى من حقوقهم الأساسية في تلقى العلاج مخالفة واضحة وصريحة لالتزاماتها القانونية كدولة احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان [10]، حيث تفرض اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

10 تنص المادة (25) –الفقرة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن " لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة له ولأسرته، ويشمل المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية".

لقد شكلت القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على المرضى، ومحاولات الابتزاز التي تحاول من خلالها استغلال أوضاعهم الصعبة لتجنيدهم وإجبارهم على العمل لصالحها انتهاكاً خطيراً ومنظماً حيث بلغ عدد المرضى الذين فقدوا حياتهم أثناء الانتظار لإحالتهم إلى العلاج، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تدهورت الحالة الصحية للعديد من المرضى أثناء انتظارهم نتائج طلبات التصاريح.
هذا وتشير الأرقام والبيانات المتوفرة لدى المركز، أنه ومنذ مطلع العام الماضي 2017، ازدادت أعداد المرضى الذين رفضت قوات الاحتلال طلباتهم للحصول على تصريح للمرور عبر حاجز بيت حانون (إيرز) للوصول إلى مستشفياتهم لتلقي العلاج، بلغ عدد الطلبات المقدمة (25.791) طلباً، وتمت الموافقة على (13.791) طلباً، بينما تم رفض (719) طلباً، وبلغ عدد حالات المماطلة في الرد (11281) طلباً.

وفي مرات عديدة يمنع بالتحديد مرضى السرطان من استكمال العلاج (أي بعد حضور المريض لجلستين أو ثلاث من العلاج وحين يصبح بحاجة لجلسات إضافية) مما يعيق من فعالية الأدوية والعلاجات التي حصل عليها المريض في السابق، إذ يستوجب العلاج أن يكون وفق سلسلة متواصلة وفي أوقات زمنية محددة، ونتيجة لذلك تتدهور حالة المريض.
ولا تتوقف معاناة المرضى عند حد المنع، بل هناك عدد من الإجراءات التي تتبعها تلك القوات داخل المعبر بحق المرضى المسموح لهم بالمرور من بينها إعاقة المرور، والتفتيش، والاحتجاز لساعات، والاعتقال، والعرض على جهاز المخابرات ومحاولة ابتزازهم ومساومتهم على السماح لهم بالمرور مقابل تزويدهم بمعلومات ذات طابع أمني، ليصبح المعبر عبارة عن مصيدة تتخذها قوات الاحتلال للإيقاع بأصحاب الحاجات الملحة وعلى رأسهم المرضى.

كما تشدد تلك القوات من حصارها المفروض على قطاع غزة، والذي طال مختلف القطاعات ومنها القطاع الصحي، وتحجب في الوقت نفسه العلاج عن المرضى بشكل متعمد وعشوائي يطال مختلف الفئات العمرية وحتى الأطفال لتحقيق أهداف سياسية، كما تميز بين الحالات المرضية على أساس حالات تنطوي على تهديد بالحياة، وحالات تعتبرها من الدرجة الثانية حتى وإن كانت تلك الحالات على سبيل المثال يتهددها خطر فقدان البصر أو الأطراف، في شكل من أشكال العقاب الجماعي، وفي مخالفة واضحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. **يورد التقرير جداول إحصائية توضح انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المرضى في قطاع غزة كما يلي :**

جدول يوضح اعداد المرضى الذين توفوا نتيجة اعاقة تلقي العلاج من الجانب الاسرائيلي لعام 2017

الفئة	العدد
رجال	4
نساء	10
اطفال	3
الإجمالي	**17**

احصائية نتائج طلبات التصاريح للعلاج للمرضى من الفترة 1 يناير حتى 30 نوفمبر 2017

الحالة	العدد
تغيير مرافق	102
غير مناسب	89
بانتظار المقابلة	34
موعد جديد	50
طلب جديد	342
مرجع	5
لا يوجد رد	486
تحت الدراسة	9992
بعد المقابلة	181
مرفوض	714
علاج محلي	5
موافقة	13791
إجمالي الطلبات	**25791**

ويورد التقرير عدد من حالات المرضى الذين فقدوا حياتهم نتيجة انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق المرضى على النحو الآتي:

- توفي الطفل أحمد حسن جميل شبير (17 عاماً)، من سكان حي النصر وسط مدينة غزة، عند حوالي الساعة 4:00 من فجر يوم السبت الموافق 2017/1/14، نتيجة منعه من قبل قوات الاحتلال من السفر لتلقي العلاج. ووفقاً لإفادة والده " فقد كان طفله يعاني منذ الولادة من عيوب خلقية في القلب، حيث رافقته والدته عدة مرات عبر معبر بيت حانون، إلى مستشفيات تل هاشومير ومركز شنايدر لطب الأطفال وجمعية المقاصد الخيرية لتلقي العلاج، حتى استقرت حالته الصحية بشكل جزئي، وبعد أن قطع شوطاً كبيراً في رحلة العلاج التي بدأت منذ ولادته، منعته قوات الاحتلال من استكمال علاجه، حيث لم يتلقى رد على طلب التصريح الذي تقدمت به أسرته في بداية شهر فبراير 2016، على الرغم من علم قوات الاحتلال بخطورة حالته من خلال تقاريره الطبية، بل استدعت تلك القوات والدته لإجراء مقابلة أمنية في المعبر، ساومتها خلالها من أجل التعاون معها أمنياً مقابل السماح لطفلها بالسفر والمرور عبر المعبر، غير أنها رفضت، وبعد ساعات طويلة سمحوا لها ولطفلها بالسفر. إلا أن الأسرة تقدمت بطلب آخر للمرور بتاريخ 2016/9/10، لكنهم لم يتلقوا رد، ثم حجزوا للمرة الثانية موعداً آخر، بتاريخ 2016/10/10، ولم يتلقوا أيضاً أي رد، فتقدموا بطلب لموعد ثالث بتاريخ 2016/11/3، فجاء الرد بالرفض، واستدعت السلطات الإسرائيلية الطفل لإجراء مقابلة مع المخابرات الإسرائيلية في المعبر، حيث أجرى المقابلة، وتعرض خلالها للابتزاز والمساومة حيث خيرته قوات الاحتلال ما بين التخابر معها والسماح له بالمرور من أجل تلقي العلاج، أو رفضه للتعاون وبالتالي منعه من السفر، وعندما رفض الأمر، منعته تلك القوات من المرور، ثم تحصل على موعد رابع بتاريخ 2017/1/30، غير أنه توفي نتيجة تدهور حالته الصحية.

وفي هذا السياق صرح حسن جميل شبير (57 عاماً) –والد الطفل [11]–، بما يأتي:

"... يعاني نجله أحمد من عيب خلقي في القلب منذ الولادة، ورافقته والدته مرات عديدة في رحلة العلاج بمستشفيات (تل هاشومير)، ومركز (شنايدر) لطب الأطفال، وجمعية المقاصد الخيرية، قبل أن تستقر حالته الصحية بشكل جزئي. وفجأة وبعد أن قطع شوطاً كبيراً في رحلة العلاج منعته سلطات الاحتلال من استكمال علاجه، حيث لم يتلق رداً على طلب التصريح الذي تقدمت به أسرته في مطلع شهر فبراير (2016م). وبالرغم من علم تلك السلطات بخطورة حالة أحمد من خلال التقارير الطبية التي أرسلتها دائرة التنسيق والارتباط في وزرة الصحة للسلطات الإسرائيلية. ويشير شبير إلى أن سلطات الاحتلال كانت قد استدعت والدة الطفل لإجراء مقابلة أمنية في معبر بيت حانون (إيرز). وخلال المقابلة الأمنية فوجئت بعرض التعاون أمنياً مع السلطات الإسرائيلية من قبل المحقق؛ وقام بمساومتها بالسماح لطفلها بالسفر والمرور عبر المعبر مقابل الموافقة على طلب العمل لصالح سلطات الاحتلال. الأمر الذي رفضته؛ فتم تأخيرها وبعد ساعات طويلة سمحوا لها ولطفلها بالسفر. وفي وقت لاحق تقدمت الأسرة بطلب آخر لاستكمال العلاج، وذلك بتاريخ 2016/9/10م، لكنهم لم يتلقوا رداً، ثم حجزوا موعداً في المستشفى بتاريخ 2016/10/10م، وجرى تجاهل الطلب مرة أخرى، فتقدموا مرة أخرى بطلب ثالث بتاريخ 2016/11/3م، وكانت المفاجأة أن جاء الرد بالرفض. واستدعت السلطات الإسرائيلية الطفل (12) لإجراء مقابلة مع المخابرات الإسرائيلية في المعبر، حيث أجرى المقابلة، وتعرض خلالها للابتزاز والمساومة حيث خيرته سلطات الاحتلال ما بين التخابر معها والسماح له بالمرور من أجل تلقي العلاج، أو رفضه للتعاون وبالتالي حرمانه من السفر، وعندما رفض الأمر، منعته من السفر، ثم تحصّل على موعد رابع بتاريخ 2017/1/30، غير أنه توفي بتاريخ 2017/1/14م، نتيجة تدهور حالته الصحية.

- رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منح المريضة: خلود سلامة عبد الكريم السعيدني (36 عاماً)، من سكان مخيم البريج تصريح مرور لِاجتِيَاز معبر بيت حانون (إيرز) والوصول إلى مستشفى أوغستا فكتوريا (المُطلع) بمدينة القدس لتلقى العلاج المناسب. ويذكر أن السعيدني متزوجة وأم لطفلين، وكانت تقدمت بطلبات للحصول على تصريح مرور عبر دائرة التنسيق والارتباط بوزارة الصحة، وأرفقت ما يثبت أنها تعاني من مرض السرطان، وحاجتها الماسة إلى استكمال العلاج لكن دون جدوى. ومن ثم تراجعت حالتها الصحية وأصبحت تعتمد على كرسي متحرك في تنقلها، وبتاريخ 2017/2/22م، استدعت أجهزة الأمن الإسرائيلية السعيدني لمقابلة أمنية في معبر بيت حانون (إيرز)، وقامت والدتها بمرافقتها وأوصلتها عبر الكرسي المتحرك إلى المعبر. وقام ضابط الأمن الإسرائيلي بوضعها في مكانٍ يبعد عن الحافلة التي تقل المرضى عدة أمتار، وأخبرها أن الحافلة تنتظرك الآن كي تذهبي إلى المستشفى وتحصلي على جرعة العلاج لتبقيك على قيد الحياة، ومن ثم أظهر لها صورة لأحد الأشخاص وسألها عن مدى معرفتها بالشخص، فأخبرته أنها لا علم لها بالشخص ولا تعرفه؛ فوضعها أمام خيارين إما الإدلاء بمعلومات عن الشخص الظاهر في الصورة وبذلك يمكنها الصعود إلى الحافلة وإما العودة إلى قطاع غزة. وعندما أخبرته بأنها لا تعرف شيئاً عن هذا الشخص أمرها بالعودة إلى قطاع غزة وحرمها من الصعود إلى الحافلة التي كانت تنتظرها؛ وعادت السعيدني إلى قطاع غزة وظلت تنتظر السماح لها بالسفر للحصول على العلاج اللازم من الجرعات حتى توفيت بتاريخ 2017/3/13م.

---

11 شبير، حسن، والد الطفل المتوفى، قابله سمير المناعمة: بتاريخ (21 يناير، 2017)

12 تنص المادة (51) من اتفاقية جنيف الرابعة بأنه " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترغم الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة أو المعاونة. كما يحظر أي ضغط أو دعاية بغرض تطوعهم، ولا يجوز لها أن ترغم الأشخاص المحميين على العمل إلا إذا كانوا فوق الثامنة عشرة من العمر؛ وفي هذه الحالة تقتصر الخدمة على الأعمال اللازمة لتوفير احتياجات جيش الاحتلال أو في خدمة المصلحة العامة، أو لتوفير الغذاء أو المأوى أو الملبس أو النقل أو الصحة لسكان البلد المحتل ولا يجوز إرغام الأشخاص المحميين على القيام بأي عمل يترتب عليه التزامهم بالاشتراك في عمليات حربية..."

ويورد التقرير مقتطفات من إفادة صرّحت بها سلوى عبد العزيز سلامة السعيدني (55عاما)أحد شهود العيان على النحو الآتي:

مرضت ابنتي في شهر ابريل 2016 حيث ظهر في رقبتها ورم خفيف ، وتوجهنا للمستشفى الأوروبي في مدينة خان يونس ، وطلب منا الأطباء تحليل عينة من الرقبة وتوجهنا لمركز خاص في خان يونس اسمه (أبو محمد البكري) وعدنا بالتحليل لمستشفى الأوروبي وتسلمه الدكتور احمد الناجي وكان تشخيصه ان التحليل نظيف ولا داعي للقلق.وفي شهر أغسطس 2016 بدأ يظهر الورم الذي برقبتها بشكل ملحوظ ويتضخم يوم بعد يوم، وتوجهنا الى مستشفى الرنتيسي وتم تحويلنا الى عدة أطباء أخصائيين جراحة ، وقمنا بعمل عدة صور اشعة وصورة رنين مغناطيسي في مستشفى القدس بمدينة غزة ولكن للأسف لم يكن هناك أي تشخيص من الأطباء ، وقام الدكتور (الياس ارتين) بنصحنا للعلاج بالخارج . وبتاريخ 2016/12/5 تدهورت حالة (خلود) وقمنا بعمل تحويلة للعلاج في مستشفى الخليل في الضفة الغربية وجاء الرد من الإسرائيليين ان الطلب تحت الفحص، واستمرت المماطلة، و ارسلنا خلال هذه الفترة الطلب مرة ثانية وثالثة وكان الرد من الجانب الإسرائيلي نفس الرد تحت الفحص وكانت ابنتي تعاني وتعيش على المسكنات حتى تخفف من حدة ألامها ، وفي هذه الفترة قرر الطاقم الطبي إعطاء (خلود) جرعة كيماوي وقائية كما وصفوا لي ، وبتاريخ 2017/1/3 تم اجراء عملية جراحية لاستئصال الورم في مستشفى دار الشفاء ولكن لم يتمكن الأطباء من استئصال الورم بالكامل بسبب خطورة الحالة ، ومكثنا في مستشفى الشفاء لمدة ثلاثة أيام للعلاج بعد العملية وبعدها عدنا لمستشفى الرنتيسي ، وبتاريخ 2017/1/15 حصلنا على تحويلة لمستشفى المطلع بالقدس وجاء الرد بالموافقة حيث توجهنا بتاريخ 2017/2/22 الى معبر بيت حانون وهناك دخلت انا وابنتي خلود حيث كانت على كرسي متحرك الى قسم التحقيق في المعبر عند المخابرات الإسرائيلية واخرج ضابط المخابرات صورة وبدأ يسأل عن صاحب الصورة وقالت له انها لاتعرفه وقال لها هذا سالم أبو مزيد ما ذا تعرفين عنه؟ قالت له هذا زوج ابنة عمي وطلب منها معلومات عن نشاط الشاب في حركة حماس وردت عليه بانها لا علم لديها سوى ان الشاب يعمل مزارعا ولا تعلم عنه شيئا ، وكان الضابط يهددها ويبتزها ويقول لها انك تريدين العلاج بالكيماوي وكان يقول لها احكي يا خلود احكي يا خلود كل ما تعلمينه عنه، واستمر في الأسئلة عن صاحب الصورة وكان يقوم بابتزازها ويقول ان الباص قرب على التحرك تكلمي حتى تستطيعين اللحاق به واستمر حوالي 30 دقيقة ، وبعد ذلك اخرجنا لصالة الانتظار بالمعبر وبعد حوالي 5ساعات عاد الضابط ومعه شرطي وقال لنا انتم ممنوعون من الدخول وعليكم العودة الى قطاع غزة وقال لنا أيضا اذهبوا لحقوق الانسان، وعدنا الى غزة الى مستشفى الرنتيسي وتلقت هناك جرعة أخرى من العلاج بالكيماوي في 2017/2/26 وانتهت الجرعة في 2017/3/1 حيث ان الجرعة تكون 5 أيام وفي هذه الفترة قمنا بعمل تحويلة لدولة مصر وفي تاريخ 2017/3/8 توجهنا لمستشفى دار السلام بمصر، وهناك تدهورت حالتها حيث لم يقدم لها العلاج سوى كيس محلول ، وتم تحويلها بعد ذلك من مستشفى دار السلام الى مستشفى ناصر بالقاهرة ، وهناك أيضا لم يستقبلوها بسبب عدم وجود غرفة عناية مكثفة ومن ثم حولونا لمستشفى اخر اسمه مستشفى فلسطين ولم يكن هناك اسرة شاغرة ومن هناك قمنا بنقلها الى مركز صحي خاص يسمى ب(واحة الطب) يقع في القاهرة –حدائق العتبة – شارع مصر والسودان ، وتم استيعاب خلود هناك وفي صباح الجمعة 2017/3/10 قدموا لها العلاج وزودوها بوحدات دم حيث تدهورت حالتها اكثر فأكثر وصارت تعاني من تكسر في الصفائح الدموية وفي اليوم التالي السبت 2017/3/11 ازدادت حالتها سوءا وتدهورا، حتى توفيت فجر الاحد 2017/3/12 عند حوالي الساعة 03:00 . حيث علمت من المستشفى انها توفيت بسبب تسمم بكتيري.

- رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منح الطفلة: آية غالب خليل أبو مطلق (5 أعوام)، من سكان مدينة خان يونس تصريح مرور لاِجتِيَاز معبر بيت حانون (إيرز) والوصول إلى مستشفى جمعية المقاصد الخيرية. وكانت أبو مطلق قد تحصلت على تحويلة طبية من وزارة الصحة الفلسطينية للعلاج في مستشفى جمعية المقاصد، وتقدّم ذووها بطلب عبر دائرة التنسيق والارتباط بتاريخ 2017/2/5م، حسب الأصول المتبعة ولم يتلقوا رداً إلى أن انقضى موعد الحجز. ثم تحصلت على موعد ثانٍ بتاريخ 2017/3/19م، فتقدمت بطلب مرة أخرى، إلا أنها لم تتلقَ رداً، وعندما حجزت موعداً ثالثاً بتاريخ 2017/4/27م، كانت حالتها الصحية قد تدهورت مما استدعى نقلها إلى مستشفى الأوروبي في خان يونس وأعلن عن وفاتها بتاريخ 2017/4/17م..

مقتطفات من إفادة صرّح بها غالب خليل عبد السلام أبو مطلق (45 عاماً) والد الطفلة آية على النحو الآتي:

أنا المواطن وانا متزوج وأب لخمسة أطفال، وأقيم في بلدة عبسان الكبيرة، شرق خان يونس. تعاني ابنتي آية، 5 سنوات، من شلل دماغي منذ ولادتها، وهي الوحيدة بين أطفالي التي تعاني من هذا المرض، وترتيبها الثالث بين أبنائي. وبعد ولادتها بعدة أيام، ونتيجة وضعها الصحي السيء، أجريت لها عملية جراحية تم خلالها عمل وصلة من الدماغ إلى تجويف البطن، وبعد ذلك أجريت لها عملية سقف مفتوح في الحلق لوجود تشوهات به. كما أنها كانت تتعرض بين الفترة والأخرى لتشنجات متكررة، وكنت أنقلها إلى مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس لتلقي العلاج بين الحين والآخر خلال السنوات الثلاث الأولى. وفي شهر أكتوبر 2016، تعرضت ابنتي آية لاضطرابات في التغذية، ما أدى إلى تراجع كبير في صحتها، ونقلتها إلى المستشفى الأوروبي، وبعد جهود كبيرة قرر الطبيب المعالج لها د.أحمد جبارة، تحويلها للعلاج في الخارج، لعدم توفر علاج لها في مستشفيات قطاع غزة، ومنحها نموذج رقم (1) وبعدها حصلت على تحويلة من دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية للعلاج في مستشفى المقاصد بالقدس. وجرى تحديد موعد 2017/2/5، لاستقبالها في مستشفى المقاصد بالقدس، وكان يفترض أن أرافقها لأن والدتها في هذه الفترة كانت أوضعت طفل رضيع عمره شهرين. ثم تقدمت عبر دائرة الشؤون المدنية الفلسطينية للحصول على تصريح من سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسماح لنا بالسفر عبر معبر بيت حانون "إيرز" بناء على التحويلة الطبية والموعد المحدد لنا في المستشفى، وقبل يوم من الموعد المذكور أي بتاريخ 2017/2/4، وصلتني رسالة من الشؤون المدنية على هاتفي النقال، تفيد أنني وابنتي آية قيد الفحص لدى الجانب الإسرائيلي، وبالتالي لم نحصل على تصريح ولم نتمكن من السفر وألغي موعدنا في المستشفى. بدأت بالترتيب من جديد لموعد آخر في مستشفى المقاصد، وتحدد الموعد الثاني بتاريخ 2017/3/16، وقبل يوم واحد منه وصلت رسالة ثانية من الشؤون المدنية على هاتفي النقال تفيد أنني وآية قيد الفحص لدى الاحتلال الإسرائيلي وأيضاً لم نحصل على تصريح دخول. بعدها بدأت صحة ابنتي تزداد سوء وتتدهور بشكل ملحوظ، وبقيت عندي في البيت، لأنه لا يوجد لها علاج في مستشفيات قطاع غزة، وتم حجز موعد جديد لها في المستشفى المذكور بتاريخ 2017/4/27. وعلى أمل الحصول على رد من سلطات الاحتلال لمنحنا تصريح دخول وتمكيننا من السفر، بعد إلغاء الموعدين السابقين، وتوجهت إلى مكتب مركز الميزان لحقوق الإنسان في رفح، وقدمت له ملف ابنتي وطلب التحويلة للمساعدة على تذليل أية عقبة في هذه المرة، وكنت بانتظار رد منهم. ومع الساعة 6:00 صباح يوم الاثنين الموافق 2017/4/17، وعند محاولة زوجتي عبير أبو مطلق، 31 عامًا، إرضاع طفلتنا آية بالغذاء الخاص وهو عبارة عن سوائل، لاحظت أن عينيها جاحظتان، فنبهتني لذلك، وأمسكتها وشعرت أن جسدها باردًا، وقدرت أن وضعها الصحي تدهور للغاية، وقمت بنقلها بسرعة إلى المستشفى العسكري (الجزائري) في بلدة عبسان الكبيرة، ومن هناك تم تحويلها فوراً إلى مستشفى غزة الأوروبي في المدينة، حيث أدخلت لقسم الطوارئ في المستشفى، وبعد إجراء الفحوصات أبلغني الأطباء بأنها فارقت الحياة. وفاة طفلتي ترك حزنًا كبيرًا لدي، لم أتخيل عرقلة سلطات الاحتلال سفر طفلة مريضة لم تتجاوز ال 5 سنوات لتلقي العلاج، حيث كنت جهزت في المرة الأولى حقيبة ملابسها ولم أعتقد للحظة واحدة أن سلطات الاحتلال لم تمنحنا تصريح وستعيق سفرنا، خاصة أنني سبق وأن سافرت عبر معبر بيت حانون أكثر من مرة بهدف العلاج. علمًا أنني سافرت بتاريخ 2014/11/5، عبر معبر بيت حانون وأجريت عملية جراحية "رباط صليبي" في ركبة قدمي اليمنى في مستشفى المقاصد بالقدس، وقبلها تمكنت من السفر في مايو 2014؛ لإجراء الفحوصات الطبية التمهيدية للعملية، كما أنني كنت سافرت عام 2008 إلى مستشفى الرعاية العربية في رام الله وأجريت صورة رنين مغناطسي للركبة، وبالتالي لم يكن هناك أي مشاكل أمنية تمنع سفري.

- رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منح المريض: وليد محمد محمد قاعود البالغ من العمر (60 عاماً)، من سكان مدينة خان يونس تصريح مرور لِاجتِياز معبر بيت حانون (إيرز) حيث كان من المنتظر أن يتلقى علاجه في مستشفى أوغستا فكتوريا (المُطلع) بالقدس ومستشفى (اسوتا). وكان المريض أجرى فحوصات طبية في مستشفى (اسوتا) بتاريخ 2015/11/10م، وأثناء عودته عبر معبر بيت حانون (إيرز) احتجزته الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وأخضعته للتحقيق وسألته عن بعض الأشخاص، وأبلغه المحقق أثناء التحقيق بأنه لن يحصُل مستقبلاً على تصريح إلا إذا أحضر أولاده لمقابلة أجهزة الأمن الإسرائيلية، وعاد إلى منطقة سكناه في خان يونس وواصل المتابعة الطبية وأظهرت الفحوصات وجود خلايا سرطانية في الرئة، الأمر الذي استدعى تحويله للعلاج خارج قطاع غزة مرة أخرى، وتقدم بطلب للحصول على تصريح مرور عبر دائرة التنسيق والارتباط بوزارة الصحة، وكانت الردود إما تحت الفحص وإما مرفوض، وتكررت محاولة الحصول على التصريح ولكن دون جدوى حتى تدهورت حالته الصحية وأعلن عن وفاته بتاريخ 2017/5/2م.

يورد التقرير مقتطفات من إفادة صرّح بها نجله محمد وليد قاعود (33 عاماً) على النحو الآتي:

ووفقاً لما جاء في إفادة نجله محمد (33 عاماً)، فإن والده كان يعاني من مرض السرطان في القولون منذ العام 2007، وأجرى عملية جراحية عام 2008، في مستشفى غزة الأوروبي تم خلالها استئصال جزء من القولون، واستمر في تلقي العلاج وجرعات الكيماوي لمدة أربعة سنوات. وفي عام 2015، خلال مراجعته الدورية للمستشفى تبين بأنه مصاب بخلية سرطانية في الرئة، وحصل على تحويلة لعمل صورة للرئتين في مستشفى أسوتا في الداخل المحتل بتاريخ 2015/11/10، وأظهر الفحص الذي أجراه في مستشفى أسوتا أن هناك بداية تشكل خلية سرطانية في الرئة تحت الكتف الأيمن، وقال له الأطباء أنه يمكن علاج ذلك. وخلال عودته إلى قطاع غزة عند حوالي الساعة 6:00 من مساء اليوم نفسه، احتجز من قبل قوات الاحتلال على معبر بيت حانون (ايرز) لحوالي 6 ساعات تعرض خلالها للتفتيش العاري، وأمره أحد الجنود بالقيام ببعض الحركات " الوقوف على رجل واحدة، والوقوف ووجهه نحو الحائط" وخضع للتحقيق حول بعض الأشخاص وحول عمل أبنائه. وأبلغه المحقق الإسرائيلي أثناء التحقيق بأنه لن يتمكن من العلاج والحصول على تصريح إلا إذا أحضر أبناءه معه لمقابلة المخابرات الإسرائيلية. وتقدم بتحويلة أخرى لعلاج المرض وحصل على حجز في مستشفى المطلع في القدس، وتقدم منذ ذلك التاريخ بعدة طلبات للحصول على تصريح بالمرور من الجانب الإسرائيلي لتلقي العلاج، ولكنه كان يبلغ بالرفض، وفي بعض الأحيان كان الرد بأن الطلب تحت الفحص، وبعد تدهور حالته الصحية ومحاولاته التي استمرت لأكثر من عام للحصول على تصريح، تمكن بتاريخ 2016/12/21 من الحصول على تحويلة للعلاج في مصر، وبعد عودته حاول من جديد الحصول على تصريح من الجانب الإسرائيلي لاستكمال العلاج، وتقدم بعدة طلبات تم الرد عليها بأن الطلب قيد الفحص، وكان آخرها بتاريخ 2017/2/9، أبلغ فيها أن الطلب قيد الفحص وتقرر إجراءه مقابلة مع المخابرات الإسرائيلية بتاريخ 2017/3/21، وبسبب تدهور حالته الصحية وانتشار المرض لم يستطع التوجه لإجراء مقابلة حيث فقد القدرة على الحركة والكلام وفقد الذاكرة وتدهورت حالته الصحية إلى أن فارق الحياة مساء يوم الثلاثاء الموافق 2017/5/2.

توفي المريض طلعت محمود سليمان الشاوي (52 عاماً)، من سكان محافظة رفح، ويعاني من ورم في الكلية تسبب تأخره في تلقي العلاجات الضرورية في انتشاره ووصوله إلى العمود الفقري ما أدى إلى إصابته بشلل في النصف السفلي من جسمه. وتشير تحقيقات مركز الميزان إلى أن المتوفى الشاوي كان يتلقى العلاج في مستشفى المطلع في القدس منذ شهر مايو 2016، قبل أن تحرمه سلطات الاحتلال من الوصول إلى المستشفى وتلقى العلاجات الضرورية ما تسبب في انتشار المرض وتدهور حالته الصحية فكانت سبباً رئيساً وراء وفاته.

وحسب إفادة أدلى بها نجل المتوفى محمد الشاوي، (24 عاماً) فإن والده تمكن من الوصول مرتين إلى مستشفى المطلع في القدس، ولكن منذ شهر أغسطس من العام 2016 حرمته سلطات الاحتلال من استكمال علاجه حيث لم تمنحه تصريحاً للمرور إلى المستشفى بالرغم من استيفاء كافة الإجراءات. وأشار الشاوي إلى أنهم كانوا يتحصلون على موعد من المستشفى، ولكن دون جدوى، ففي كل مرة تقوم سلطات الاحتلال إما بتعليق الطلب دون رد، أو التعليق لحين طلبه للمقابلة، ما تسبب في تدهور حالته الصحية. ويشير نجله محمد إلى أن والده كان يتابع مع الأطباء في مستشفى المطلع، من خلال ارسال فحوصاته بشكل دوري لهم، وبسبب عدم تمكنه من الوصول للمستشفى تدهورت حالته الصحية حتى أعلنت المصادر الطبية في مستشفى غزة الأوروبي عن وفاته عند حوالي الساعة 15:30 من مساء يوم الأحد الموافق 2017/5/28.

توفيت المواطنة اعتماد فتحي محمد ربيع (47 أعوام)، من سكان مخيم (الشابورة) مدينة رفح، حيث كانت تعاني من ورم سرطاني في القولون، وتحصلت على تحويلة طبية من وزارة الصحة الفلسطينية للعلاج خارج القطاع، حيث حجزت لها عدة مواعيد للعلاج في مستشفى أوغستا فكتوريا (المطلع) في القدس، ووافقت مديرية التنسيق علي مرورها بتواريخ 2017/4/2م، و2017/5/17م، و2017/6/29م، مع اشتراط تغيير المرافق، ولم تتلقَ رداً على مواعيد 2017/7/4م، و2017/7/24م، وتم الموافقة على سفرها بتاريخ 2017/8/8م، بشرط تغير المرافق ولكن بسبب تعليق المرور للضحية من قبل مديرية التنسيق الإسرائيلية على المواعيد المذكورة تدهورت حالتها الصحية بشكل كبير، مما أدى الي وفاتها عند حوالي الساعة 16:00 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2017/8/8م، في مشفى غزة الأوروبي، حيث لم يسمح تدهور حالتها الصحية بنقلها في سيارة الاسعاف.

والجدير ذكره أن الموافقة المشروطة على سفر المريض مع تغيير المرافق تعني حرمانه من السفر في الموعد المحدد وهي تأتي في سياق سياسة المماطلة في الردود وتأخيرها شأنها شأن المقابلة الأمنية، وعدم الرد لحين انتهاء الموعد، وفي النهاية كلها أساليب لحرمان المرضى من الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج.

حرمت قوات الاحتلال الإسرائيلي السيدة كائنات مصطفى عبد الوهاب جعرور (42 عاماً)، من السفر لتلقي العلاج ما أدى إلى وفاتها عند حوالى الساعة 10:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2017/8/27، حيث كانت جعرور تعاني من مرض السرطان في الرحم، وتقدمت بطلب الحصول على تصريح من قوات الاحتلال عبر وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية في نهاية شهر 2017/4، لتتمكن من الوصول إلى مستشفى المطلع في القدس، لإجراء عملية جراحية، ولكن قوات الاحتلال لم تمنحها الموافقة بالرغم من استيفائها كافة المتطلبات، لتتقدم بعدها مرتين بطلب الحصول على تصريح بتاريخ 2017/6/15 و 2017/8/24، ولكن في كل مرة كان الرد بأن الطلب قيد الفحص، ما تسبب في تدهور حالتها الصحية ووفاتها.

يورد التقرير مقتطفات من إفادة صرّح بها مجدي شحدة محمد جعرور، 45 عاماً،على النحو الآتي:

بدأت تعاني زوجتي كائنات مصطفى عبدالوهاب جعرور (42)عاماً، من سكان النفق بالقرب من مسجد السنة شرق مدينة غزة ، حيث أنها تعاني من مرض السرطان في الرحم منذ بداية شهر ابريل لعام 2017، حيث بدأت المريضة بإجراءات الفحوصات داخل مستشفى حيدر عبد الشافعي وبعد إجراء الفحوصات أخبرونا الأطباء بأنها تحتاج إلى عملية جراحية عاجلة في مستشفى المقاصد وبعد ذلك منح الأطباء المريضة نموذج رقم (1) وبعد استيفاء كافة الإجراءات حصلنا على تحويلة في نهاية شهر ابريل لعام 2017 إلى مستشفى المقاصد... بعدها تقدمنا إلى دائرة الشؤون المدنية للحصول على تصريح مرور للتمكن من الوصول إلى مستشفى المقاصد، وقبل الموعد بيوم تم إرسال رسالة نصية تفيد بأن الطب "قيد الفحص"، وبعد ذلك حصلنا على موعد جديد بتاريخ 15 يونيو 2017 حيث قمنا بتقدم الطلب لدائرة الشئون المدنية مرة أخرى للحصول على تصريح مرور وقبل الموعد بيوم وصلتني نفس الرسالة السابقة بأن الطب "قيد الفحص"، وبعد ذلك لم يبقى امامنا إجراء عملية جراحية داخل القطاع بتكاليف عالية، حيث قامت المريضة بإجراء العملية الجراحية داخل مستشفى العودة بتاريخ 19 يونيو 2017، وتم استئصال الرحم داخل المستشفى، وبعد إجراء الفحوصات تم وصف علاج كيميائي للمريضة وعند التوجه لوزارة الصحة تبين بأن العلاج غير موجود داخل مستودعات وزارة الصحة وذلك بسبب الحصار المفروض على سكان قطاع غزة منذ 10 اعوام، وبعد فقدان الأمل في الحصول علي العلاج توجهنا إلى مستشفى الرنتيسي حيث قام الأطباء بمنح المريضة تحويلة أخري لمستشفى المطلع لتلقي العلاج الكيميائي بتاريخ 24 أغسطس 2017 وبعد تقدم لدائرة الشئون المدنية للحصول على تصريح مرور وكان الرد من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي بأن الطب "قيد الفحص" وبتاريخ 27 أغسطس 2017 توجهت المريضة إلى مستشفى الرنتيسي لتلقي جرعة كيميائية عاجلة إلا أنها توفت اثناء تلقي العلاج الكيميائي داخل المستشفى عند حوالي الساعة 10:00 صباح يوم الأحد الموافق 27 أغسطس 2017.

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة؛ من خلال استمرار أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز وتعمد استهداف المدنيين؛ واستمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة، بما في ذلك اعتقالهم والاستيلاء على مراكبهم.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي. كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية المناسبة؛ ومواصلة الاعتقالات التعسفية واستخدام القوة المفرطة وإطلاق النار اتجاه المشاركين في الفعاليات الشعبية المناهضة لممارسات الاحتلال.

ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

ويطالب مركز الميزان المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. ومركز الميزان يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ويرقى الحصار وجملة الممارسات الأخرى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى